

دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات

تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام

نجاة محمد سعيد الصائغ

أستاذ الإدارة التعليمية المشارك

جامعة الملك عبد العزيز

في عملية التخطيط.

ويشهد العالم ازدياداً مضطرباً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد. فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا من العوامل الأساسية في الاقتصاد المعاصر، وأصبحت تقنيات الاتصال والمعلوماتية من الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، والإبداع، والذكاء، والمعلومات والتي تسهم في التطور المعرفي لتحقيق التقدم في وسائل الاتصالات والمعلومات ومع ازدياد ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا أصبح الاستثمار في المعرفة أحد عوامل الإنتاج فهو يزيد من الإنتاجية، وباعتبار المعرفة العنصر الأساس من عناصر الإنتاج فهو الذي أبرز علم اقتصاد المعرفة والذي أصبح في الفترة الأخيرة من أهم أهداف اليونسكو UNESCO، وغيرها من المنظمات الدولية التي تعمل لنمو المعرفة وصيانتها [1] وتطوير رأس المال البشري يشمل جميع فئات العنصر البشري أياً كان موضعها التنظيمي إدارة عليا، أو إدارة وسطى أو إشرافيه وعاملون، فالكل يساهم في تحقيق أهداف المنظمة، والكل يخضع لعمليات استثمارية في رفع الكفاءة والمهارة والمعرفة [2].

وتؤكد العديد من الدراسات أن قدرة مجتمع ما على إنتاج المعرفة واختيارها وتكييفها واستعمالها لهو امر في غاية الأهمية وهذا ما أشارت إليه دراسة شلتوت [3]، وأشارت له العديد من

المخلص-هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام، والكشف عن أثر كل من مكان عمل رئيس القسم وجنسه وخبرته في الحكم على الدور ومعيقات التفعيل. ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم تطوير استبانة تتكون مجالين، أحدهما يتضمن دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات، والثاني يتضمن معيقات تفعيله. وقد تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (99) رئيس قسم في الجامعات السعودية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية كان مرتفعاً، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود اتفاق كبير بين رؤساء الأقسام في تحديد معيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات عينة الدراسة لدور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات ومعيقات تفعيله، وذلك على متغيرات الدراسة الثلاثة: مكان عمل رئيس القسم، وجنسه، وخبرته. الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي، اقتصاد المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز.

1. المقدمة

تقوم الدراسات المستقبلية على الواقع والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع تصور يستند على ما يجب أن يكون عليه المستقبل، وهذا يتطلب تخطيطاً استراتيجياً لما ينبغي أن يكون مع الأخذ في الاعتبار التحديات والمتغيرات التي يشهدها الواقع كمتغير رئيس

2- هل توجد فروق في وجهات نظر رؤساء الأقسام في تحديد دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية تعزى لمكان عمل رئيس القسم أو جنسه أو خبرته؟

3- ما معيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام؟

4- هل توجد فروق في وجهات نظر رؤساء الأقسام في تحديد معيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية تعزى لمكان عمل رئيس القسم أو جنسه أو خبرته؟

ب. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف إلى دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام.

2- الكشف عن معيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام.

ج. أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها في ظل التطورات والمتغيرات ذات الطابع النوعي في تقييم مستوى الجامعات وتصنيفاتها العالمية، والتي تبنى على خدماتها ووظائفها والبحث العلمي، وهذه الدراسة سوف يستفيد منها:

- المسئولون وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمهتمون بدور اقتصاد المعرفة في تطوير أداء الجامعات.

- متخذو القرار بالجامعات السعودية، إذ أن نتائج هذه الدراسة سوف توضح جوانب القصور في تفعيل دور اقتصاد المعرفة في الجامعة وآلية التعامل معه.

- فريق التخطيط الاستراتيجي بالجامعات، بما تقدمه الدراسة من توصيات ومقترحات يمكن توظيفها في تطوير آليات الاستفادة من اقتصاد المعرفة في وظائفها للوصول إلى مستوى الجامعات الرائدة.

الأدبيات إلى أن المدراء مولعون بمقولة "أن مواردنا البشرية هي ثروتنا الأكثر أهمية" فالمنظمات التي لا تستثمر في مواردها البشرية تخاطر بنجاحها بل بوجودها، وتؤكد دراسة [4,5,6] على أهمية التكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع الاقتصادية من خلال ما يسمى بعلم الاقتصاد المبني على المعرفة، لما له من أهمية كبيرة في بناء الاقتصاد الحديث لأي دولة، وتأهيل الأفراد لممارسة هذا النوع من الاقتصاد الجديد.

وإدراكا من حكومة المملكة العربية السعودية بأهمية دور الاقتصاد القائم على المعرفة كان الهدف الثامن في خطة التنمية التاسعة: التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات وقد أسفر عن هذا اهتمام الحكومة بتوجهات الرؤى المستقبلية للتعليم.

كما تستهدف خطة التنمية التاسعة للمملكة 1432/1431 هـ - 1446/1445 هـ مواصلة مسيرة التطوير من خلال تنمية القدرات الوطنية في مجالات توليد المعرفة والبحث والتطوير ونقل التقنية وتوطينها ونشرها واستثمارها في جميع الأنشطة الاقتصادية [7].

2. مشكلة الدراسة

مع تطلع الجامعات السعودية للتحويل إلى اقتصاد معرفي للوصول إلى مستوى الجامعات الرائدة في أداؤها، تزداد أهمية مشكلة تصميم وتطوير الجامعات على النحو المناسب، الأمر الذي استدعى القيام بهذه الدراسة للوصول إلى معرفة دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله، من وجهة نظر رؤساء الأقسام في تلك الجامعات.

أ. أسئلة الدراسة

سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام؟

د. مصطلحات الدراسة

اقتصاد المعرفة:

اقتصاد يدور حول الحصول على المعرفة واستخدامها بهدف تحسين نوعية الحياة في جميع المجالات، من خلال استخدام العقل البشري وتوظيف البحث العلمي.

دور اقتصاد المعرفة:

الدور الذي يقوم به الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية، ويقاس بتقديرات عينة الدراسة على فقرات الأداة المعدة لأغراض الدراسة، والمتعلقة بمجال: دور اقتصاد المعرفة، ومعوقات تفعيله في تطوير الجامعات السعودية.

الجامعات السعودية:

مؤسسات تعليمية تابعة لوزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية للعام الهجري 1433/1434، وتمنح درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه للطلبة في التخصصات المختلفة.

رؤساء الأقسام:

هم الأفراد الذين تم تكليفهم بالقيام بمهام إدارة ومتابعة الأقسام في الكليات المختلفة التابعة للجامعة التي يقع فيها القسم.

هـ. حدود الدراسة

- أداة الدراسة، هي مقياس لتحديد دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية، تم تطويرها لأغراض الدراسة، لذا فإن تفسير النتائج يعتمد بشكل كبير على درجة صدق الأداة، وعلى درجة ثباتها، علماً بأنه تم التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها.

- اقتصر الدراسة على رؤساء الأقسام في الجامعات، وهذا يحد من تعميم نتائج الدراسة على الفئات الأخرى من الموظفين والعاملين.

3. الإطار النظري والدراسات السابقة

وقد شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطوراً كبيراً في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية

والدفع الالكتروني، ويقوم هذا الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات، ومن ثمة إلى معرفة وحكمة في اختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتيحها اقتصاد المعرفة. ولو أردنا تقديم تعريف مختصر لاقتصاد المعرفة لأمكننا القول بأنه ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، هي المحرك الرئيس لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات. إنه يقوم على أساس إنتاج المعرفة (أي خلقها) واستخدام ثمارها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة (سواء ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) مصدراً رئيساً لثروة المجتمع ورفاهيته [8]. أما الخضيرى [9] فيرى أن اقتصاد المعرفة يتميز بما يلي:

- تجدد الحاجة إليه والرغبة والطلب على منتجاته المعرفية التي تدخل في كل نشاط، وفي كل عمل، وفي كل وظيفة وبشكل متصاعد إلى درجة يمكن القول باستحالة قيام نشاط ما بدون المعرفة.

- تجدد المصادر المعرفية ونموها وازديادها وعدم نضوبها سواء بالاستعمال أو بالاستخدام أو بالاحتفاظ، بل بمرور الزمن وبتعدد الاستخدام تزداد المصادر المعرفية وتتراكم وتتوسع مجالاتها.

ويتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات والخصائص الأخرى التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، ومن خلال مراجعتنا للأدبيات التي تناولت سمات وخصائص اقتصاد المعرفة، وجدنا أنه لا يخرج عن الصفات التالية:

أنه كثيف المعرفة يركز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري، الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدرية والمتخصصة في التقنيات الجديدة، اعتماد التعلم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة، توظيف تكنولوجيا

(S-S) مثل أنظمة الاستجابة الضوئية والشبكات العنكبوتية والتي يستطيع الزبون من خلالها تقديم الخدمة لنفسه [12].
- التجارة الإلكترونية Electronic Commerce: بدأت الخدمات وعمليات البيع التقليدية تستبدل بالتجارة الإلكترونية وهذا غير مجالات التوظيف من المواقع التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات لأن الخدمات في غالبيتها أصبحت خدمات ذاتية بين الشركات والمؤسسات.

- انتهاء ظاهرة التوظيف مدى الحياة (مؤسسة في واحد): وهو ما يعني أن المؤسسات المستقبلية ستكون من عدد محدود من الموظفين والإدارات الأساسية بمعنى آخر اعتماد المؤسسات على العمل عن بعد.

- الحاجة للتعليم مدى الحياة: ستكون الحاجة للتربية والتعلم المستمر بين متطلبات جوهرية للحفاظ على قدرة الفرد للبقاء في عمله كقوة عمل منتجة.

لذا فالعنصر البشري هو أساس النشاط الإنتاجي والتكوين الاقتصادي. ومن هنا تأتي أهمية الاستثمار في العنصر البشري بشكل متكامل وشامل، ودعمه بصناعة تدريبية وتعليمية واسعة وديناميكية ومواكبة لأحدث العلوم والأساليب. معتمدة في مسارها في هذا الاتجاه على مفهوم التعليم والتدريب، وعلى الصقل المستمر بأساليب ومنهجيات تعليمية دائمة التحديث.

والجامعات يجب أن تسعى دائماً إلى تطوير وتحديث برامجها وإغناء تجاربها الأكاديمية لمصلحة طلابها وطالباتها، بما يتوافق ومواجهة التحديات أمام التطور التكنولوجي والمعرفي المتسارع، والجامعات السعودية تسعى لتحقيق نقلات نوعية متسارعة في هذا الجانب إلا أن هناك بعض المعوقات [13] التي تحول دون تحقيق ذلك منها أولاً: ما يرتبط بالتنظيم وبنية الجامعة فغلبة التنظيمات البيروقراطية تحد من فعالية أداء الجامعة لوظائفها وتؤدي إلى ضعف الأطر التنظيمية والهيكلية رغم وجود (75) مركزاً بحثياً فيها، قلة الاهتمام بالبحث العلمي وضعف الاهتمام به من مختلف

المعلومات والاتصالات توظيفا يتصف بالفعالية، لبناء نظام معلوماتي واتصالي فائقة السرعة والدقة والاستجابة، تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية، ارتباطه بالذكاء وبالقدرة الابتكارية وبالخيال، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادرة والمبادأة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الكم وأكثر في جودة الأداء، وأفضل في تحقيق الإشباع [10].

أما بالنسبة ل: "كالبريث Galbreath" فيرى أن خصائص اقتصاد المعرفة [11] تتمثل فيما يلي:

- العولمة Globalization: التي تعني أن سوق العمل لم يعد مقصوراً داخل بلد بعينه، كذلك الأنترنت أوجد اقتصاد بلا حدود، أصبح إيقاع العمل مستمراً على مدار الساعة وأصبح الحد الأدنى لساعات العمل (24) ساعة في اليوم.

- التكيف الموسع لموافقة لرغبات الزبائن Mass Customization وهذا لم يعد يرتبط بالميزة التنافسية بين المؤسسات ولكن التركيز على المنتج الذي يفي باحتياجات العميل.
- نقص الكوادر والمهارات البشرية Staff/Skill Shortage: في ضوء النمو الاقتصادي الحالي هناك العديد من الوظائف لا تجد من يشغلها وهذا يتطلب انفتاح سوق العمل حيث المهارات غير المتوفرة في بلد ما يمكن إيجادها في بلد آخر وذلك من خلال الشبكات الإلكترونية.

- التركيز على خدمة المستهلك Customer Services: Emphasis إن التنافس العالمي، والانترنت، وتحرير التجارة، وزيادة إمكانية الوصول للمعلومات، وتعدد الموزعين أصبحت عوامل قوة في يد المستهلك حيث أصبح المستهلكون هم أصحاب القرار والرأي وهذا يجعل مبدأ خدمة المستهلكين هو الذي سيميز الشركات في القرن الحالي.

- خدمة الخدمات الذاتية Service Self-Service: من أفضل الوسائل لخدمة الزبائن والأكثر جدوى هي تطبيقات (الخدمة الذاتية

المسجلة في الولايات المتحدة خلال الفترة 1980-1991-2000 للسعودية 171 براءة اختراع، وفق إحصائيات مكتبة الملك فهد الوطنية تمثل نسبة الكتب المنشورة في مجالات العلوم التطبيقية والعلوم الدقيقة 19% فقط من مجمل الكتب المنشورة.

وتكشف تقارير المنظمة الدولية للملكية الفكرية "الوايو WIPO World International Property Organization، عن وجود تطور تصاعدي في عدد براءات الاختراع المسجلة في الدول العربية خلال السنوات الخمسة الأخيرة من عام 2005-2010. وتأتي دول مصر، السعودية، الإمارات، المغرب وتونس في مقدمة الدول العربية المنتجة للمعرفة، لكن المثير للجدل - حسب تقرير التنمية الثقافية العربي الثالث - أن عدد براءات الاختراع المسجلة في دول السعودية والإمارات والمغرب تنسب لغير المقيمين بنسبة أكبر من البراءات المسجلة باسم المقيمين [14].

وجاء في دراسة الحصان [15] ذكر في تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط والبنك الدولي أنه على الرغم من هذه الأهمية المتنامية لاقتصاد المعرفة وتأثيراته في شتى مجالات الحياة المعاصرة فإن الدول العربية بشكل عام غير مواكبة له سواء في أنظمتها التربوية أو في بناها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو في منطلقات بحوثها العلمية، وبالنظر إلى مؤشر اقتصاد المعرفة Knowledge Based Economy Index الذي يمكن تقديره من خلال قياس مجموعة من المحددات تأخذ في حسابها أربعة عناصر أساسية: التعليم والتدريب، البحث والتطوير، البنية المعلوماتية، البنية الأساسية للحاسوب تحتل الدول العربية المستوى البدائي في مؤشر اقتصاد المعرفة بنسبة أقل من 7%، 11%، 27% عن نقاط الدول في المستويات الثلاث الرائدة، وهذا يؤكد فجوة واسعة بين مجموعة الدول العربية وبين الدول المتقدمة في مختلف المجالات المرتبطة باقتصاد المعرفة.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أهمية تفعيل اقتصاد المعرفة في

الجهات نتيجة لانخفاض الوعي وقلة المعرفة المتصلة بأهميته في الحياة، ضعف المكانة الاجتماعية للباحثين نتيجة قلة الاهتمام بهم مما يؤدي إلى انخفاض أو اندثار البيئة العلمية المساعدة على البحث العلمي، عدم وجود استراتيجيات وأساسيات واضحة للبحث العلمي أدى إلى خلل وغياب عن خدمة قضايا التنمية في المجتمع.

ثانياً: ما يرتبط بالتمويل والشراكات انخفاض عدد المشاريع المهمة بالبحث العلمي واعتماد المشاريع على دراسات مستوردة مما يضعف البحث العلمي وتطويره حيث تقدر نسبة الانفاق الكلي على نشاطات البحث العلمي والتطوير في القطاعين العام والخاص بنحو (0.3%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة وهي نسبة لا تتلاءم مع أولوية تطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار والوطنية [38] وذكر الشايح [13] أنه بلغ متوسط نصيب الفرد من الانفاق على البحث العلمي في أي من الدول العربية لا تتجاوز (10) دولارات في السنة فقط، من مجمل ما ينفق على البحث العلمي، وبالمقارنة تبلغ حصة المواطن في ماليزيا (33) دولار بينما تسجل مستويات قياسية في الدول الأوروبية الصغيرة مثل إيرلندا و فنلندا حيث تبلغ 575 و 1304 دولار على التوالي كما ذكر عن دودين أن نسبة المنصرف على البحث والتطوير إلى الاستثمار الإجمالي في الشركات الكبرى: أرامكو السعودية، وسابك، ومعادن بين (0.4%) و(1.7%) خلال مدة خطة التنمية السابعة و بالمقارنة بلغ تمويل الخاص بالبحث العلمي في اليابان (67%) وفي الولايات المتحدة الأمريكية (63%) وفي إسرائيل (8%).

ثالثاً: من حيث الموارد البشرية والإنجاز تقدر نسبة العاملين في نشاطات البحث العلمي والتطوير إلى عدد السكان بنحو 23 فرداً لكل 100.000 نسمة وهو معدل متواضع قياساً بمعدلات المماثلة في الدول المتقدمة الذي يصل نحو 500 لكل 100.000 نسمة، حسب التقرير التنمية العربية الانسانية بلغ عدد براءات الاختراع

عالية، مما برر الاهتمام بها واعتمادها وسيلة لإنجاز المهام الاتصالية، ومساهمتها الفعالة في القضاء على مشكلة العزلة واحتكار المعلومات، كما ساهمت في التعليم والتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وساعدت في ترشيد توزيع الموارد المالية والبشرية والمادية، كما فتحت شبكات المعلومات العالمية الآفاق للباحثين للتجوال عبر العالم الإلكتروني. وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الأفراد على المشاركة بشبكة الانترنت والاستفادة منها، وتشجيع المؤسسات والهيئات بمختلف أنواعها على نشر بحوثها وبرامجها على الشبكة والربط فيما بينها، ولابد من زرع الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتخصيص برامج للمشاركة والإبداع والمساهمة في الإثراء والتوسع، حتى يكون المجتمع منتجاً لا مستهلكاً فقط.

أما دراسة صبري [21] فهدفت إلى دراسة موضوع اقتصاد المعرفة وتحليل علاقته بمجتمعات المعرفة وأهمية رأس المال البشري فيها. كذلك هدفت إلى التعرف على أساليب القيادة الإدارية لدى عينة تألفت من 102 من المديرين العاملين في عدد من المؤسسات الأردنية. وقد تم توظيف نموذج Burke [22] لقياس أساليب القيادة التحويلية (قيادة التغيير والإنجاز) والقيادة التبادلية (العلاقة الرسمية بين الرئيس والمرؤوسين). لم تثبت نتائج هذه الدراسة أن السلوك القيادي السائد للمديرين الأردنيين يتبنى أسلوب القيادة التحويلية بشكل أكبر من أسلوب القيادة التبادلية، وكما يتطلب اقتصاد المعرفة، وإنما بينت النتائج أن السلوك القيادي للمديرين الأردنيين يتصف بالقيادة التحويلية والتبادلية على السواء وهذا يعكس تقبل المديرين للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والتعاون مع العناصر البشرية المتطورة والتي لها علاقة بمجتمعات المعرفة. واستفادت الباحثة من الدراسة كون الدراسة الحالية تتناول وجهة نظر رؤساء الأقسام وهم يمثلون قيادات في الجامعة بأنماطهم المتنوعة.

وقد أسفرت نتائج دراسة الكسناوي [23] عن وجود معوقات

الجامعات على اعتبار أن الاقتصاد المعرفي يركز على اقتصاد الإنتاج، وإدارة المعرفة أو الاقتصاد الذي أساسه معرفة، بمعنى استخدام المعرفة لإنتاج منافع اقتصادية، حيث ذكر العباس [16] ينبغي على الجامعات العربية الاهتمام بمجالات إدارة المعرفة ودعائم اقتصاد المعرفة، خاصة وان الجامعات هي أضخم حقل يمكن استثماره في عصر اقتصاد المعرفة، بما تمتلكه من برامج لتعليم العنصر البشري وتزويده بالمهارات اللازمة للعمل في ظل اقتصاد المعرفة. فالمعرفة والتعليم أساس أي عمل منتج [17] Rooney، كما ذكرت بطارسة [18] "أن لنوعية التعليم أهمية خاصة في الاقتصاد المعرفي، فالتعليم المقصود هو الذي يؤدي إلى تعليم المتعلم كيف يتعلم، وكيف يستمر ويواصل تعلمه مدى الحياة ويتشارك فيه مع الآخرين، وبذلك فإن رأس المال الفكري مصدر التنافس على إنتاج المعرفة الأكثر طلباً وفائدة للآخرين".

وهدف دراسة جمعة [19] النوعية إلى توضيح الدور الذي لعبته منظومة التعليم في الدول العربية من أجل بناء اقتصاد المعرفة، وكيفية تطوير المجتمعات من خلال التنمية الحقيقية لرأس المال البشري الذي يعتبر محور العملية التعليمية. واعتمد الباحث على المنهجين الوصفي التحليلي والاستقرائي لتشخيص الوضع الراهن للتعليم في البلدان العربية وتحديد المتطلبات الأساسية لتطوره مما يساعد في بناء اقتصاد المعرفة في تلك البلدان. وتوصلت الدراسة إلى اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات من أجل تطوير التعليم في البلدان العربية لبناء اقتصاد المعرفة، وذلك عن طريق تطوير كافة منظومات المجتمع لوجود تشابك فيما بينها.

كما هدفت دراسة قلش [20] إلى تحديد مفهوم اقتصاد المعرفة مع تبيان خصائصه وأدواته وبنيته التحتية، والتطرق لمفهوم المعرفة من خلاله، كما استهدفت التعرف على مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل هذا الاقتصاد المعرفي وأثرها على بنية المجتمعات، موضحة أهم خصائصها ومتطلباتها. وتوصلت الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحظى بأهمية

مؤهلين قادرين على المنافسة عالمياً، ولاستيعاب المستجدات الكونية وإعداد المتعلمين لمجتمع كوني، والاستفادة من الخبرات العالمية لتحسين الأداء ولزيادة قدرتها التنافسية في العالم.

وهدفت دراسة رزوقي [25] إلى التعريف بالمعرفة المطلوب إدارتها وأنواعها، كما تبين عمليات إدارة المعرفة ومراحل تنفيذها من أجل استشراق الدور المفترض تأديته من قبل المعلومات والمهارات المطلوب اكتسابها للعمل ضمن فريق إدارة المعرفة، وقد ركزت الدراسة على فئة معينة من أفراد عصر المعرفة، فئة اقتصت بجمع المعرفة وتنظيمها وإتاحتها وبثها، وهي فئة المختصين بالمعلومات، كما تركز على دورهم الجديد والرؤيا المستقبلية لهم في عصر المعرفة. وقد جرى تطبيق المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (340) فرد باستخدام استبانة تم توزيعها على العاملين داخل الجامعات في قسم إدارة المعلومات في مدينة الرياض.

أما دراسة الثبيتي [26] التي هدفت إلى معرفة مدى اهتمام تخصصات علوم الحاسب ونظم المعلومات في الجامعات السعودية بمجالات إدارة المعرفة ودعائم اقتصاد المعرفة، ولتحديد الإطار العلمي لإدارة المعرفة، واقتصادها من وجهة نظر الخبراء في علم الإدارة واقتصاد المعرفة، ولتحديد الإطار العلمي لإدارة المعرفة، واقتصادها من وجهة نظر الخبراء في علم الإدارة، وعلوم الحاسب ونظم المعلومات والمكتبات، ولتحقيق ذلك استخدم المنهج الوصفي، واعتمد على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية: أن مجالات اقتصاد المعرفة وإدارة المعرفة التي تحظى بأكبر اهتمام من قبل الجامعات السعودية هي حسب الترتيب التنازلي: مكونات نظم المعلومات (462) وحدة دراسية، وتحليل وتصميم نظم المعلومات (169) وحدة دراسية، والشبكات (62) وحدة تدريسية، وأساسيات اتخاذ القرار (62) وحدة تدريسية، وتطبيق المعرفة (62) وحدة تدريسية. كما كشفت الدراسة عن مجالات اقتصاد

لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي ترتبط بنواحٍ مالية وفنية وتنظيمية، كما توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة في مجال البحث العلمي. كما تم التوصل إلى أنه من الممكن التخلص من معوقات البحث العلمي الجامعي بإيجاد سبل الدعم المادي والمعنوي لتنشيط حركة البحث العلمي خاصة في المجال الصناعي. وأنه من الممكن كذلك التغلب على معوقات التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتبادل الخبرات البحثية والفنية، وتأسيس مجالس للتعاون بين الجامعات ومؤسسات التنمية المختلفة وجاء في دراسة حيدر [24] والتي هدفت إلى استخلاص الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم في الوطن العربي بمستويها التعليم العام والجامعي، ولتحقيق ذلك استخدم المنهج الوصفي، واعتمدت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: أن خصائص مجتمع المعرفة هي: المعرفة التخصصية، ومجتمعات التعلم، والعمل في فريق، والاستقصاء، والتعلم المستمر، وتقنيات الاتصال والمعلومات، والعولمة، وأن الأدوار الجديدة المقترحة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي لإعداد المتعلمين لمجتمع المعرفة؛ تتمثل فيما يلي: التحول إلى مراكز إشعاع معرفية في المجتمع المحيط بها، ولتقديم معرفة تخصصية عالية المستوى تساعد المتعلم على الالتحاق بوظيفة أو مهنة معينة، وللتأكيد بصورة أكبر على الاستقصاء والبحث بما يؤهل المتعلم للتعلم الذاتي وغرس الدافعية لديه للتعلم مدى الحياة، ولتقديم برامج أكاديمية تخصصية بصورة مكثفة تتصف بالمرونة تلبي احتياجات العاملين في الميدان من المنتسبين للمهن المختلفة لتطوير أدائهم بصورة دورية لمواكبة التقدم المعرفي، وللاخذ بآليات ضمان الجودة لتقديم خدمات تعلم عالية المستوى بحيث يستطيع خريج الجامعة المنافسة في السوق العالمية، وللتركيز على نواتج التعلم وليس المدخلات والعمليات فقط لضمان إعداد خريجين

جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الطائف، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن العمليات الأربعة تتضمن ممارسات ايجابية وأخرى سلبية، وأن الترتيب التنازلي للأهمية النسبية لعمليات إدارة المعرفة كما يلي: (التنظيم) 0.67 (التوليد) 0.67 (التشارك) 0.63 (التطبيق) 0.56 وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: توفير الدعم المالي اللازم لدعم وتفعيل عمليات المعرفة. وربط الكلية مع مراكز البحوث العلمية المحلية والدولية للتشارك في المعرفة. وإجراء المزيد من الدراسات.

وهدفت دراسة دانيلا [30] إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية وكذلك ومناقشة أهمية الاتصال لتقييم التقدم في الاقتصاد القائم على المعرفة، ومعرفة التقييم المعرفي لرومانيا في مركز التجارة الدولية، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث مقياس كام، واعتمد على الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وكانت عينة الدراسة بلدة رومانيا، وقد توصلت الدراسة نتائج منها: تطوير نظم المؤشرات والمنهجيات القادرة على تميز أبعاد متعددة لاقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كخلفية كامنة وراء الاستراتيجيات الفعالة والسياسات في هذه المجالات. باستخدام إحصاءات البنك الدولي وباستخدام منهجية معهد البنك الدولي لمؤشر اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوثيقة، وجد أن رومانيا موقفاً ضعيف جداً في تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياق الدولي الأكبر.

وهدفت دراسة شن وكارل [31] إلى إلقاء الضوء على أهمية المعرفة على المدى الطويل في النمو الاقتصادي، وعرض مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان مقياس كام: وهو مؤشر مركب لقياس استعداد معرفة البلد، ويسمح للقياس والمقارنة بين المناطق أو الدول في درجة استعدادهم للمعرفة، واعتمد

المعرفة وإدارة المعرفة التي تحظى باهتمام قليل من قبل الجامعات، وهي حسب الترتيب التصاعدي: أنظمة الخبرة (7) وحدات تدريسية، ونظم دعم القرار (9) وحدات تدريسية، وإدارة المعرفة والمعلومات (11) وحدة تدريسية، والأتمته (15) وحدة تدريسية، ونظم المعلومات الإدارية (15) وحدة تدريسية، ونظم المعلومات واتخاذ القرار (15) وحدة تدريسية، وتكنولوجيا المعلومات (16) وحدة تدريسية، وأخيراً الذكاء الصناعي (22) وحدة تدريسية.

كما هدفت دراسة موسى [27] إلى التعريف بمبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن، ولتحقيق ذلك استخدم المنهج الوصفي، واعتمد على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (90) خبيراً تم اختيارهم بالأسلوب العشوائي الطبقي من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية والقيادات العليا في وزارة التربية والتعليم، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية: وجود وعي لدى الخبراء التربويين في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم، وأظهرت درجة عالية في التعرف على المشكلات التي تواجه عملية التحول نحو الاقتصاد المعرفي، ومحاولة تجاوزها.

وهدفت دراسة العتيبي [28] إلى التعرف على مدى إدراك وممارسة العاملين في الجامعة لمفهوم إدارة المعرفة وعملياتها من أجل وضع تصور مقترح يساعد على تطبيق إدارة المعرفة في الجامعات السعودية واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وبلغت العينة (500) عامل في الوظائف الإدارية والقيادية، وخرجت الدراسة بنتائج أهمها: عدم وجود استراتيجية واضحة لإدارة المعرفة. وجود خلط بين مفهوم إدارة المعرفة وإدارة المعلومات. وهو ما تعتقد الباحثة أنه احد معوقات اقتصاد المعرفة في الجامعات.

أما دراسة أبو العلا [29] هدفت إلى معرفة درجة ممارسة عمليات إدارة المعرفة (التنظيم، التوليد، التشارك، التطبيق) في كمية التربية بجامعة الطائف. تكون مجتمع الدراسة وعينتها من

معدل دوران العاملين في المؤسسة.

أما دراسة روث [33] التي وهدفت الدراسة إلى: التعرف على الاقتصاد القائم على المعرفة الذي يعتمد في المقام الأول على استخدام الأفكار وليس على القدرات البدنية، وعلى تطبيق التكنولوجيا بدلا من المواد الخام أو استغلال اليد العاملة الرخيصة، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي، واعتمد الباحث على الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وقد كانت عينة الدراسة من شبكة التنمية البشرية بالبنك الدولي، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: في ظل تطوير المعرفة وتطبيقها في طرق جديدة توسعت التجارة في جميع أنحاء العالم، وهناك زيادة في طلب السلع التنافسية من المنتجين. يقوم الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة للتحويل في مطالب سوق العمل في جميع أنحاء العالم. فالعمال والموظفين يحتاجون إلى مزيد من المهارات والمعارف ليكونوا قادرين على العمل المستمر مدى الحياة.

وجاءت دراسة Carolyn [34] التي هدفت الدراسة إلى التحقق من صدق الإطار العام لإدارة المعرفة ومدى علاقته بتكنولوجيا نظم المعلومات. وهي دراسة مسحية أجريت بالمشاركة بين عدد من الباحثين والمديرين في قطاعات أعمال مختلفة. ومن أهم نتائجها: أن إدارة المعرفة ترتبط ونظم المعلومات ونظم الخبرة الآلية. أن إدارة المعرفة عبارة عن حقل معرفي له فلسفته ونظريته وأساسه الاجتماعية والاقتصادية. أن إدارة المعرفة تتألف من عدة عناصر تشمل القيادة والتكنولوجيا، والعنصر البشري. انه من الضروري دمج إدارة المعرفة في التخصصات الأكاديمية في الجامعات. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التأكيد على أن اقتصاد المعرفة حقل معرفي له فلسفته واستراتيجياته المبني على أسس اجتماعية وعلمية. وقد عززت الدراسات السابقة فناعة الباحثة بأهمية الرؤية المستقبلية في تطوير منظومة التعليم العام والجامعي، واستفادت الباحثة أيضا من الدراسات الأجنبية في

الباحث على دراسة الحالة كأداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وهو البنك الدولي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن الاستثمارات المستدامة في التعليم والمعلومات والابتكار والتكنولوجيا والاتصالات، والبيئة المواتية والاقتصادية والمؤسسية؛ سيؤدي إلى زيادة في استخدام وإنتاج المعرفة في الإنتاج الاقتصادي، ويؤدي بالتالي في زيادة النمو الاقتصادي المطرد. تسهيل مهمة البلدان التي تسعى إلى تحقيق الانتقال إلى اقتصاد المعرفة. وضعت منهجية لتقييم المعرفة (كام) وهي مصممة لتوفير تقييم أساسي حول استعداد البلدان. لاقتصاد المعرفة، ولتحديد القطاعات أو المجالات لصناع السياسة فقد تحتاج إلى تركيز مزيد من الاهتمام أو الاستثمارات المستقبلية. يتم حاليا تأهيل مؤشر كام ليجري على نطاق واسع داخليا وخارجيا للبنك الدولي، ويسهل كثيرا من التعاقدات والمناقشات المتعلقة بالسياسة العامة مع المسؤولين في حكومة البلدان المتعاملة مع البنك.

وهدفت دراسة Keeley [32] إلى تحديد مدى وفاعلية ممارسة إدارة المعرفة في تطوير التخطيط واتخاذ القرار في العديد من أنواع وأنماط مؤسسات التعليم العالي حيث استخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي الكمي، وقد استخدم اختباراً بعدياً وتصميماً غير تجريبي لمخاطبة أسئلة الدراسة حيث تم اختيار مسئولين في البحث الجامعي من (450) مؤسسة اختياراً عشوائياً للمشاركة في هذه الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: وجود علاقة قوية بين التعليم التنظيمي المؤسسي الفعال وبين وجود برنامج رسمي فعال لإدارة المعرفة.

وان مؤسسات التعليم العالي مارست إدارة المعرفة من خلال هيئة البحث الجامعي. ومؤسسات التعليم العالي التي قدمت بنية تحتية قوية من النظم والأجهزة التي تدعم المعرفة فقد ضاعفت فرص الأفراد في المشاركة المعرفية سواء كانت بالوسائل الإلكترونية أو المشاركة الفعلية وجهاً لوجه وقد أفرزت خطوات ناجحة في تطوير التخطيط واتخاذ القرار مما ساهم في تخفيض

التحولات المتعلقة بتعديل هيكلها التنظيمي وآليات العمل بها، وكذلك تلك التحولات التي غيرت علاقة المؤسسات بالإطار الذي تم إدراجها فيه. على سبيل المثال، في وقتنا الحالي يخلق الباحثون دوائر للمعرفة تجمع بين الجامعة والمجتمع المحيط بها، وذلك من خلال سعيهم للحصول على تمويل للمشروعات التي يقومون بها. والجامعات السعودية تسعى في ضوء التصنيفات العالمية إلى الوصول إلى المستويات العالمية المتقدمة في مجال عملها وخاصة في وظائفها الثلاث الرئيسية الخاصة بالبحث العلمي، والتعليم، والخدمات.

4. الطريقة والإجراءات

أ. عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء الأقسام في الجامعات السعودية للعام الجامعي 1433/1434 هـ. وتتكون عينة الدراسة من (99) رئيس قسم، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، حسب مكان العمل والجنس والخبرة لرئيس القسم. ويبين الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات مكان العمل والجنس والخبرة:

جدول 1

توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات مكان العمل والجنس والخبرة

المتغير	مستويات المتغير	العدد	المجموع
مكان العمل	مكة	55	99
	جدة	44	
الجنس	ذكر	54	99
	أنثى	45	
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	31	99
	5 - 10 سنوات	40	
	أكثر من 5 سنوات	28	

ب. أداة الدراسة

التابعة لهذه الجامعات، وقد تم الاستفادة من الأدب التربوي حول الاقتصاد المعرفي من مقالات ودراسات سابقة، مثل [35,36,37]، وقد تم بناء الأداة وإعداد فقراتها بحيث اشتملت

اختيار منهج البحث المستخدم، وفي بناء أبعاد أداة البحث، وفي اختيار عينة البحث وتحديدها، وتحديد أساليب المعالجة الإحصائية، وتفسير النتائج ومقارنتها.

وجاء هذا البحث ليكمل المعرفة السابقة ويضيف لها احد الجوانب التي لم يتم التطرق لها وهو توضيح دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات. كما ركزت الدراسة الحالية على الكشف عن معوقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية.

ولأن جذوة المعرفة الحديثة توجد بالأساس في القطاعات العلمية والتعليمية، وعلى وجه خاص في الجامعات، فالتاريخ يبين لنا أن الجامعات كانت دوماً هي المؤسسات التي تُولد فيها المعرفة وتنمو وتزدهر، إذ إن الجامعات يتوفر لديها الإمكانيات اللازمة لإنتاج المعرفة وتطبيقها ويرتبط مجتمع المعرفة بالجامعات ارتباطاً وثيقاً، كما أن دور الجامعة في تسريع إنتاج المعرفة كان دوماً واحداً من أقوى المحاور التي تهيئ الشكل الجديد للمجتمع. وفي الوقت ذاته، فإن مجتمع المعرفة له أثره على الحياة التقليدية في الجامعات. عندما نأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، يمكننا أن نستوعب التحولات التي طرأت على الجامعات بما فيها تلك

تم بناء استبانة تتعلق دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام في الكليات

على 35 فقرة، تم تقسيمها إلى مجالين أساسيين، هما:

1- مجال دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات، ويتكون من 20 فقرة.

2- مجال معيقات التعامل مع دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات، ويتكون من 15 فقرة.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي في الأداة، واستخدام التدرج: (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً)، للحكم على درجة موافقة رئيس القسم لانطباق كل فقرة على دور اقتصاد المعرفة ومعيقات التعامل مع دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية، لذا فإن الأوساط الحسابية الناتجة عن تقديرات عينة الدراسة تتراوح بين 5 درجات إلى درجة واحدة.

وللتحقق من صدق أداة الدراسة، تم عرضها على محكمين متخصصين في أصول التربية والإدارة والقياس والتقييم، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم حول فقرات الأداة ومدى توافقها مع مجالي الأدوار والمعيقات، وكذلك تم أخذ آراء المحكمين في تحديد درجة القطع للحكم على مستوى المعرفة والممارسة، حيث تم الاتفاق على أن تكون درجة القطع كما يلي:

- إذا كان الوسط الحسابي أكبر من أو يساوي 3.5 يكون دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات، ودور معيقات التعامل مع اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات مرتفعاً.

- إذا كان الوسط الحسابي من 2.5 إلى 3.49 يكون دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات، ودور معيقات التعامل مع اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات متوسطاً.

- إذا كان الوسط الحسابي أقل من 2.5 يكون دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات، ودور معيقات التعامل مع اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات منخفضاً.

وللتحقق من ثبات الأداة، فقد تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا (α)، حيث تم تطبيق الأداة على عينة من مجتمع الدراسة، عددهم (30)

رئيس قسم، وقد بلغت قيمة ألفا لمجال دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات (0.82)، ولمجال معيقات التعامل مع دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات (0.80) وللمقياس الكلي (0.79)، وهي قيم مقبولة لأغراض الدراسة.

ج. إجراءات الدراسة

- تم تطوير مقياس دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات من وجهة نظر رؤساء الأقسام، لتطبيقه على عينة الدراسة.

- تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين، للاسترشاد بأرائهم في صياغة الفقرات وتحديد درجة القطع للحكم على دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات.

- تم تحديد عينة الدراسة من رؤساء الأقسام في الكليات التابعة للجامعات في منطقتي جدة ومكة، للعام الجامعي 1433/1434هـ.

- تم تجريب المقياس المطور على عينة من مجتمع الدراسة من خارج عينة الدراسة، للتحقق من ثبات مجالي المقياس والمقياس الكلي.

- تم تطبيق المقياس على عينة الدراسة، وقد تمت متابعة تطبيقه من قبل الباحثة.

- تم رصد استجابات عينة الدراسة على المقياس لتحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) والإجابة عن أسئلة الدراسة.

د. متغيرات الدراسة

تشتمل على متغيرين أساسيين هما:

1- الاقتصاد المعرفي، ويقاس بتقديرات رؤساء الأقسام على فقرات المقياس المتعلقة بالمجال الأول.

2- معيقات اقتصاد المعرفة، ويقاس بتقديرات رؤساء الأقسام على فقرات المقياس المتعلقة بالمجال الثاني.

كما تشتمل الدراسة على المتغيرات التالية:

3- مكان عمل رئيس القسم، وله مستويان، هما: (مكة، جدة).

5. النتائج ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام؟
للإجابة عن السؤال الأول، تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتقديرات رؤساء الأقسام لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات، وترتيب الفقرات تنازلياً حسب الوسط الحسابي، والحكم على مستوى التقدير حسب درجة القطع، ويبين الجدول (2) هذه النتائج.

4- جنس رئيس القسم، وله مستويان، هما (ذكر، أنثى).

5- خبرة رئيس القسم، ولها ثلاث مستويات، هي (أقل من 5 سنوات، (5-10) سنوات، أكثر من 10 سنوات).

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات رؤساء الأقسام لدور الاقتصاد المعرفي ومعوقات التعامل معه في تطوير الجامعات، واستخدام تحليل التباين للمقارنة بين مستويات كل متغير من متغيرات: مكان العمل والجنس والخبرة لرئيس القسم في تحديد دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات.

جدول 2

الأوساط الحسابية لفقرات تقديرات رؤساء الأقسام لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات

مستوى التقدير	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة	رتبة الفقرة الفقرة
مرتفع	0.68	4.23	العمل على الوصول للمعرفة بطريقة سهلة	1	9
مرتفع	0.68	4.18	المساهمة في نشر المعرفة إلى الآخرين بشكل سريع	2	14
مرتفع	0.71	4.22	زيادة دافعية الأفراد نحو العمل في الجامعة	3	10
مرتفع	0.64	4.20	زيادة إنتاج الأفراد في العمل في الجامعة	4	12
مرتفع	0.56	4.26	استغلال المعرفة والانتفاع بها بشكل أفضل	5	7
مرتفع	0.66	4.29	إنشاء نظام معرفي متناسب مع كافة الأفراد	6	5
مرتفع	0.71	4.41	المساهمة في سهولة تبادل الخبرات بين الأفراد	7	1
مرتفع	0.65	4.37	العمل على حفظ قاعدة بيانات متاحة للاستخدام	8	2
مرتفع	0.71	4.22	العمل على سهولة تقييم الموارد المعرفية المتاحة	9	10
مرتفع	0.66	4.37	توظيف التكنولوجيا والانترنت بشكل أفضل	10	2
مرتفع	0.58	4.26	تحقيق شعور الفرد بالإنجاز في العمل	11	7
مرتفع	0.58	4.19	تحقيق أكبر قدر من التفوق لدى الأفراد	12	13
مرتفع	0.65	4.27	المساعدة في تحمّل الفرد المسؤولية	13	6
مرتفع	0.66	4.35	اكتساب المعرفة من أماكن مختلفة من العالم	14	4
مرتفع	0.59	4.16	توظيف الفرد لاستراتيجيات التعلم الذاتي	15	16
مرتفع	0.60	4.18	توظيف الفرد لاستراتيجيات التعلم التعاوني	16	14
مرتفع	0.64	4.12	توظيف الفرد لاستراتيجيات حل المشكلات باستخدام البحث العلمي	17	18
مرتفع	0.70	4.09	المساعدة في قدرة الفرد على الدفاع عن المعلومات	18	20
مرتفع	0.78	4.16	المساعدة في القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة	19	16
مرتفع	0.73	4.11	المساهمة في التنوع الناجح للقدرات التي يمتلكها الفرد	20	19
مرتفع	0.42	4.23	المجال الكلي		

أنه بناء على ما جاء في خطة التنمية التاسعة 1432/1431هـ - 1445/1446هـ مواصلة مسيرة التطوير من خلال تنمية القدرات الوطنية في مجالات توليد المعرفة بالبحث والتطوير ونقل التقنية وتوطينها ونشرها واستثمارها في جميع الأنشطة الاقتصادية، وضعت الجامعات السعودية خططها الاستراتيجية لتحقيق متطلبات خطة التنمية عن طريق التعزيز المستمر للتعلم واكتساب المعرفة عبر أساليب وعمليات حديثة ومتطورة، وتطوير نظم المعلومات خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والمعرفة عن طريق بناء الشراكات مع الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية، وتشجيع ودعم الابتكار والإبداع، والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، تحقيق التنسيق والترابط بين المعرفة وتكنولوجيا المعرفة. تغيير آليات العمل لتتلاءم مع البيئة العلمية الجديدة. تغيير المهارات والمؤهلات المطلوبة للعمل وتطوير كفاءات وقدرات الموارد البشرية بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، والتركيز على إدارة المعرفة وتفعيل آلياتها. وتشجيع الاستثمار فيها لتعزيز خلق المعرفة واقتسامها وتوظيفها. إنشاء بنية تحتية للأعمال الإلكترونية بما يتناسب مع التحول لاقتصاد المعرفة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق في وجهات نظر رؤساء الأقسام في تحديد دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية تعزى لمكان عمل رئيس القسم أو جنسه أو خبرته؟

للإجابة عن السؤال الثاني، تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات رؤساء الأقسام لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات، حسب مستويات متغيرات مكان العمل والجنس والخبرة، ويبين الجدول (3) هذه النتائج.

يظهر من النتائج الواردة في الجدول (2) أن للاقتصاد المعرفي دور مرتفع في تطوير الجامعات السعودية حسب تقديرات رؤساء الأقسام، حيث كان مستوى التقدير مرتفعاً على جميع فقرات المجال، وهذه النتائج تتفق ونتائج دراسة [29,28]، التي تمت على الجامعات والكليات في المملكة العربية السعودية والتي أكدت مواكبة الجامعات للتطور في ظل اقتصاد المعرفة، ووجود ممارسة ايجابية لتطبيق بعض أدوات اقتصاد المعرفة. كما اتفقت النتائج مع معظم الدراسات العربية والأجنبية منها دراسة (كيلبي) ودراسة (كارولين) ودراسة موسى التي تؤكد ارتباط التطوير عن طريق إدارة المعرفة وارتباطها بالتكنولوجيا المتقدمة.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الفقرة رقم 7، وهي "المساهمة في سهولة تبادل الخبرات بين الأفراد"، قد حصلت على الرتبة الأولى بين فقرات المجال، وهذا قد يعود إلى أن من أهداف المؤسسات بشكل عام والجامعات بشكل خاص العمل على تبادل الأفكار والآراء والمقترحات بين الزملاء في العمل، لإنتاج معرفة فردية جماعية قائمة على العمل التعاوني، الذي ينادي بالمسؤولية الفردية جنباً إلى جنب مع مبدأ الاعتماد المتبادل الإيجابي.

وجاءت الفقرة رقم 18، وهي "المساعدة في قدرة الفرد على الدفاع عن المعلومات" في الرتبة رقم 20 والأخيرة بين فقرات المجال، وبالرغم من أن مستوى التقدير لهذه الفقرة مرتفع، إلا أنه قد يكون من وجهة نظر رؤساء الأقسام أن من يعمل ضمن منظومة الاقتصاد المعرفي القائم على الشفافية في التعامل بين الجميع، ليس مطلوباً منه أن يدافع عن المعلومات التي حصل عليها، فهي تدافع عن نفسها، لأنها كانت ضمن أطر وقوانين ومحددات متفق عليها سابقاً

وتعزو الباحثة نتائج لإجابة على السؤال الأول إلى:

جدول 3

الأوساط الحسابية لفقرات تقديرات رؤساء الأقسام لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات حسب متغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مستويات المتغير	المتغير
0.36	4.30	مكة	مكان العمل
0.47	4.15	جدة	
0.30	4.17	ذكر	الجنس
0.52	4.31	أنثى	
0.47	4.19	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخبرة
0.41	4.18	(5-10) سنوات	
0.35	4.36	أكثر من 10 سنوات	

يظهر من النتائج الواردة في الجدول (3) وجود فروق ظاهرية بين الأوساط الحسابية لتقديرات رؤساء الأقسام لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات، لمستويات كل متغير من متغيرات الدراسة، ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA)، ويبين الجدول (4) هذه النتائج.

جدول 4

نتائج تحليل التباين للمقارنة بين تقديرات رؤساء الأقسام لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات حسب متغيرات الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مكان العمل	0.594	1	0.594	3.508	0.064
الجنس	0.472	1	0.472	2.768	0.099
الخبرة	0.573	2	0.287	1.673	0.193

يظهر من النتائج الواردة في الجدول (4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات رؤساء الأقسام لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات، لمستويات كل متغير من المتغيرات: مكان العمل، والجنس، والخبرة. وتعزو الباحثة ذلك إلى أن جميع رؤساء الأقسام - بغض النظر عن مكان عملهم أو جنسهم أو خبرتهم - يقومون بالعمل الموكل إليهم بالطريقة والآلية التي يكلفون بها، اعتماداً على الرؤية الموحدة التي تحكم عملهم، وهي تفعيل دور الاقتصاد القائم على المعرفة، من أجل إنتاج المعرفة التي تعمل على تأهيل الأفراد للانخراط في مجتمعهم بالشكل المطلوب.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما معوقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام؟

للإجابة عن السؤال الثالث، تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بتقديرات رؤساء الأقسام لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات، وترتيب الفقرات تنازلياً حسب الوسط الحسابي، والحكم على مستوى التقدير حسب درجة القطع، ويبين الجدول (5) هذه النتائج.

جدول 5

الأوساط الحسابية لفقرات تقديرات رؤساء الأقسام لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات

رتبة الفقرة	رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
13	1	عدم رغبة الفرد في التطور المعرفي	3.56	1.00	مرتفع
15	2	عدم رغبة المسؤول في التطور المعرفي للفرد	3.36	1.08	متوسط

مرتفع	0.75	3.69	ضعف التطور التكنولوجي في الدول العربية	3	12
مرتفع	0.81	3.83	ارتفاع أسعار الأدوات والمواد التكنولوجية	4	11
متوسط	1.03	3.37	الصعوبة في الاشتراك بالشبكة العنكبوتية (الانترنت)	5	14
مرتفع	0.74	4.02	عدم وجود تدريب للأفراد على استخدام اقتصاد المعرفة	6	6
مرتفع	0.76	4.00	عدم وجود تنسيق بين المؤسسات المختلفة لتبادل الخبرات والمعرفة	7	8
مرتفع	0.76	4.02	عدم وجود حوافز تشجيعية للأفراد المميزين في العمل	8	6
مرتفع	0.60	4.18	عدم وجود سياسة معلوماتية واضحة المعالم في الجامعة	9	2
مرتفع	0.75	3.93	الفوضى في اقتناء نظم المعرفة	10	9
مرتفع	0.79	4.18	الاعتماد على اللغة الانجليزية وعزل اللغة العربية في عالم الانترنت	11	2
مرتفع	0.80	3.88	سيطرة المركزية على قواعد اقتصاد المعرفة	12	10
مرتفع	0.86	4.09	الإحباط الذي يواجهه الفرد من المسؤولين عنه في الجامعة	13	5
مرتفع	0.73	4.29	ضغوط العمل والاحترق النفسي الذي يتعرض له الفرد	14	1
مرتفع	0.75	4.16	تعقيد آليات الجامعة للبحوث المدعمة	15	4
مرتفع	0.40	3.90	المجال الكلي		

المعوقات في تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية، وقد يبدو ذلك منطقياً، لأنه يتم اختيار وتعيين رؤساء الأقسام الذين يبدون حماساً ومبادرة في العمل، لذا فإن الرغبة في تطوير المؤسسة والأفراد قد تكون من ضمن أولويات رؤساء الأقسام.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من: العتيبي في وجود خلط بين المعرفة والمعلومات لدى العناصر البشرية ودراسة حيدر في أهمية تقديم برامج أكاديمية تخصصية بصورة مكثفة تتصف بالمرونة تلبي احتياجات العاملين في الميدان من المنتسبين للمهن المختلفة لتطوير أدائهم بصورة دورية لمواكبة التقدم المعرفي، ودراسة الكسناوي التي تؤكد غياب الاهتمام بالبحث العلمي نتيجة عوامل مالية أو تنظيمية، ودراسة قلش في أهمية نشر الوعي بأهمية التكنولوجيا ووسائل الاتصال، والحاجة لتدريب العناصر البشرية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق في وجهات نظر رؤساء الأقسام في تحديد معوقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية تعزى لمكان عمل رئيس القسم أو جنسه أو خبرته؟

يظهر من النتائج الواردة في الجدول (5) أن مستوى التقدير لمعظم فقرات المجال جاء مرتفعاً، وهذا يعني أن هذه الفقرات تمثل معوقات لتفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية، حسب تقديرات رؤساء الأقسام، وقد يبدو ذلك منطقياً، لأن كل فقرة تحتوي على فكرة مهمة، يمثل تطبيقها أو عدم تطبيقها دوراً مهماً في الحكم على دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الفقرة رقم 14، وهي "ضغوط العمل والاحترق النفسي الذي يتعرض له الفرد"، قد حصلت على الرتبة الأولى بين فقرات المجال كأهم المعوقات في تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن رؤساء الأقسام لديهم واجبات ومسؤوليات كبيرة في العمل، وربما يتعرضون لمشكلات أثناء العمل، وهذا قد يؤدي إلى التأثير في رئيس القسم وينعكس على قراراته، وأحياناً قد يشعر بالإحباط وانخفاض مستوى الدافعية لديه، مما قد يؤدي إلى إعاقة تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية.

وجاءت الفقرة رقم 2، وهي "عدم رغبة المسؤول في التطور المعرفي للفرد" في الرتبة رقم 15 والأخيرة بين فقرات المجال، كأقل

للإجابة عن السؤال الرابع، تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات رؤساء الأقسام لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات، حسب مستويات متغيرات مكان العمل والجنس والخبرة، ويبين الجدول (6) هذه النتائج.

جدول 6

الأوساط الحسابية لفقرات تقديرات رؤساء الأقسام لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات حسب متغيرات الدراسة

المتغير	مستويات المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مكان العمل	مكة	3.88	0.47
	جدة	3.94	0.30
	ذکر	3.96	0.22
الجنس	أنثى	3.83	0.54
	أقل من 5 سنوات	3.99	0.35
عدد سنوات الخبرة	(5-10) سنوات	3.92	0.38
	أكثر من 10 سنوات	3.79	0.47

يظهر من النتائج الواردة في الجدول (6) وجود فروق ظاهرية بين الأوساط الحسابية لتقديرات رؤساء الأقسام لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات، لمستويات كل متغير من متغيرات الدراسة، ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA)، ويبين الجدول (7) هذه النتائج.

جدول 7

نتائج تحليل التباين للمقارنة بين تقديرات رؤساء الأقسام لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات حسب متغيرات الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مكان العمل	0.090	1	0.090	0.551	0.460
الجنس	0.408	1	0.408	2.559	0.113
الخبرة	0.580	2	0.290	1.821	0.167

ملخص النتائج:

- أن للاقتصاد المعرفي دور مرتفع في تطوير الجامعات السعودية جاء بمتوسط حسابي للدرجة الكلية (4.23) وانحراف معياري (0.42) حسب تقديرات رؤساء الأقسام.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات رؤساء الأقسام لدور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات عند مستوى دلالة (0.05) لمستويات كل متغير من المتغيرات: مكان العمل، والجنس، والخبرة.

- معوقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة جاء مرتفع بمتوسط حسابي للدرجة الكلية (3.90) وانحراف معياري (0.40) حسب تقديرات رؤساء الأقسام.

يظهر من النتائج الواردة في الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات رؤساء الأقسام لمعوقات تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات، لمستويات كل متغير من المتغيرات: مكان العمل، والجنس، والخبرة. وتعرزو الباحثة السبب في ذلك إلى أن رؤساء الأقسام بمستوياتهم المختلفة، يكونون على دراية تامة وعلم واضح بالسلوكيات والممارسات التي قد تعمل على إعاقة تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في التطوير، وهذا يؤدي إلى اتفاق معظمهم إن لم يكن جميعهم، على الحكم على سلوك معين أنه يعمل على إعاقة أو عدم إعاقة تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات السعودية.

ضوء المستويات المعيارية، رسالة ماجستير، جامعة حلوان:
حلوان.

[7] وزارة الاقتصاد والتخطيط (1431هـ)، المملكة العربية
السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية التاسعة
1431/1432هـ - 1445/1446هـ.

[8] صباغ، عماد عبد الوهاب (1998)، علم المعلومات، دار
الثقافة للنشر، عمان: الأردن.

[9] الخضيرى، محسن أحمد (2001)، اقتصاد المعرفة، مجموعة
النيل العربية: القاهرة.

[10] خليفي، عيسى ومنصوري، كمال (2005)، البنية التحتية
لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والأفاق، الملتقى
الدولي حول: اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية
والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

[11] عليان، رحي مصطفى (2008)، إدارة المعرفة، ط1، دار
صفاء للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

[12] البارودي، شيرين بدري (2005)، دور اقتصاد المعرفة في
تطوير الخدمات الإلكترونية (دراسة تحليلية عن البنوك
الإلكترونية)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس: "اقتصاد
المعرفة والتنمية الاقتصادية" 25 - 27 نيسان 2005، كلية
الاقتصاد والعلوم الإدارية: جامعة الزيتونة الأردنية.

[13] الشايح، علي صالح (2010) البحث العلمي ومجتمع
المعرفة في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم المركز
العربي للتعليم والتنمية لكلية التربية: جامعة القصيم.

- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين تقديرات رؤساء
الأقسام لمعيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات
عند مستوى دلالة (0.05) لمستويات كل متغير من المتغيرات:
مكان العمل، والجنس، والخبرة.

6. التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، هناك العديد من التوصيات، منها:

1- تعزيز تفعيل دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الجامعات
السعودية.

2- إجراء دراسات حول دور الاقتصاد المعرفي في تطوير
الجامعات السعودية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
والطلبة.

3- إجراء دراسات حول دور الاقتصاد المعرفي في تطوير
المؤسسات التعليمية الأخرى، كالكليات والمدارس.

6. المراجع

أ. المراجع العربية

[1] مخيمر، محمد أمين و أبو طه، موسى فايز (2009)، بناء
استراتيجيات تنموية متقدمة، ط1، الناشر دار الكتاب
الجامعي، الإمارات العربية المتحدة: العين.

[2] سلطان، عابدة وعبدالله، محمد ويوسف، علاء الدين (2004)
عائد الاستثمار في رأس المال البشري، اتحاد الخبراء
والاستشاريون الدوليون، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع: القاهرة.

[3] شلتوت، أماني خضر محمد (2009)، تنمية الموارد البشرية
كمدخل استراتيجي لتعزيز الاستثمار في العنصر البشري،
رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية: غزة.

[5] الجندي، محمد محمود عبد السلام (2011)، برنامج مقترح
في الاقتصاد المعرفي لطلاب المرحلة الثانوية التجارية في

لمؤسسات الأعمال الأردنية، قسم إدارة الأعمال: جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة.

[23] الكسناوي، محمود محمد عبدالله (2001)، توجيه البحث

العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع - توجهات مستقبلية)، بحث مقدم لندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية. توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز: جدة.

[24] حيدر، حسين عبداللطيف (2004)، الأدوار الجديدة

لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية، ع21، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

[25] رزوقي، نعيمة (2004): "رؤية مستقبلية لدور اختصاصي

لمعلومات في إدارة المعرفة" مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد (9)، عدد (2)، مكتبة الملك فهد الوطنية: الرياض.

[26] الثبيتي، جويبر ماطر (2005)، برامج علوم الحاسوب

ونظم المعلومات والمكتبات في الجامعات السعودية في ضوء الإطار العلمي لإدارة المعرفة واقتصاد المعرفة، المجلة السعودية للتعليم العالي، ع 2، وزارة التعليم العالي: المملكة العربية السعودية.

[27] موسى، سليمان نياي (2006). مبررات التحول نحو

الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا: الجامعة الأردنية.

[28] العتيبي، ياسر بن عبدالله بن تركي (2007)، إدارة المعرفة

وامكانية تطبيقها في الجامعات السعودية دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى: مكة المكرمة.

[14] النجار، عبدالله عبدالعزيز (2011)، تصريح رئيس المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلة عربيات الدولية، 15 مارس 2011

[15] الحصان، أماني (2010)، أنموذج تطوري مقترح لتوجهات بحوث التربية العلمية في كلية التربية في ضوء منظومة مجتمع الاقتصاد المعرفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض.

[16] العباس، هشام بن عبدالله (2006)، موامة التعليم

الجامعي مع عصر إدارة واقتصاد المعرفة، ع11، Cybrarians journal

[18] بطارسة، منيرة، (2005)، بناء برنامج تدريبي قائم على

كفايات الاقتصاد المعرفي للتنمية المهنية لمعلمات الاقتصاد المنزلي في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية: عمان.

[19] جمعة، محمد سيد أبو السعود (2009)، تطوير التعليم

ودوره في بناء اقتصاد المعرفة. كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الطائف. مقترح بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد: صناعة التعلم للمستقبل، المملكة العربية السعودية: الرياض.

[20] قلش، عبد الله (2007)، تكنولوجيا المعلومات والاتصال

واقتصاد المعرفة. ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم والتسيير: الجزائر.

[21] صبري، هالة أحمد (2001)، أساليب القيادة السائدة

ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة دراسة ميدانية

- [6] Catherine, Casserly (2008). The Economic of open Educational Resources: Educational technologic magazine, vol. 74.
- [17] Rooney, D., & Ninan, A. (2005). Hand book on the knowledge economy. Cheltenham: Edward Elgar
- [30] Daniela-Luminița (2007). Romania's Development towards, the Knowledge Economy: the ICT Dimension ,CONSTANTIN Academy of Economic Studies, Bucharest. Romania.
- [31] Chen, Derek H. and Carl J. Dahlman, (2005). "The Knowledge Economy: the KAM Methodology and World Bank Operations", World Bank Institute Working. Washington DC.
- [32] Keely, E.(2004) "Institutional reserarch as thevcatalyst for the extent and eeffectiveness of knowledge management practices in improving planing and descisions making in education organization", U.S.A
- [33] Ruth Kagia (2003). Lifelong Learning in the Global Knowledge Economy: Challenges for Developing Countries, The International Bank for Reconstruction and Development. Washington DC
- [34] Carolyn, B (2002). Validating Aunified Framework For Knowledge Management.
- [29] أبو العلا، ليلي محمد حسني (2012)، درجة ممارسة عمليات إدارة المعرفة في كلية التربية بجامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 1، العدد 4، كلية التربية، جامعة الإمارات.
- [35] الكواز، سعد ومحمود، محمد (2007م). اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية. مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد 40، العدد 12.
- [36] أبو السعود، محمد (2009م). تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة. بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد: صناعة التعلم للمستقبل، الرياض.
- [37] مصطفى، مهند والكيلاني، أحمد (2011م). درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن. مجلة جامعة دمشق، مجلد 27، العدد (3-4)، ص ص 681-718.
- [38] العصيمي، عبد المحسن أحمد (2010)، تحديات التعليم الجامعي في عصر المعرفة، تقرير مقدم للمركز العربي لتعليم و التنمية.
- ب. المراجع الاجنبية
- [4] Elizabeth, George (2006). Positioning Higher Education for the Knowledge Based Economy: International Journal of higher education and educational planning , vol. 4-52.

THE ROLE OF THE KNOWLEDGE ECONOMY IN THE DEVELOPMENT OF SAUDI UNIVERSITIES AND OBSTACLES ACTIVATED FROM THE VIEWPOINT OF HEADS OF DEPARTMENTS

Najat Mohammed Said Al-Saiygh
King Abdul Aziz University

Abstract-This study IS aimed to identify the role of the knowledge economy in the development of Saudi universities and obstacles activated from the viewpoint of heads of departments, and disclosure of the impact of each head of the department workplace, Sex and experience in judging the role of and activation obstacles. To achieve the objectives of this study, a questionnaire was developed consisting two methods, one of them includes the role the knowledge economy in the universities' development and the second includes obstacles activated. The resolution has been applied to the study sample consisting of (99), departments' heads at the Saudi universities..

The results of the study showed that the role of the knowledge economy in the development of Saudi universities was high, as they showed the presence of a large agreement between the departments' heads in identifying obstacles to activate the role of the knowledge economy in the development of Saudi universities. Also, the results showed no statistically significant differences between the study sample estimates of the role of the knowledge economy in the development of universities and obstructions activated, and the three variables of the study: the workplace of the departments' heads, sex, and experience.

Key words: university education, Knowledge economy, King Abdul Aziz University.